

Distr.: General
28 January 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
بنود جدول الأعمال ٤١ و ٤٢ و ٥٤ و ٩٧ و ٩٨ و ١٦٦
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الختامي الذي اعتمد خلال الدورة الثانية
والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في مسقط يومي
٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد،
سلطان عمان.

وأغدو ممتنا إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ٤١ و ٤٢ و ٥٤ و ٩٧ و ٩٨ و ١٦٦ ومن وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) محمد عبد الله السمين
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول
الخليج العربية
سلطنة عمان - مسقط

١٦ شوال ١٤٢٢ هـ الموافق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان،
عقد المجلس الأعلى دورته الثانية والعشرين في مسقط - سلطنة عمان يومي الأحد والاثنين
١٥ و ١٦ شوال ١٤٢٢ هـ الموافق ٣٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، برئاسة
صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

| | |
|---|---|
| صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم | نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي |
| صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة | أمير دولة البحرين |
| صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز | ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية |
| صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني | أمير دولة قطر |
| معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح | ممثل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية |

وشارك في الاجتماع معالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون لدول
الخليج العربية.

وعبر أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول المجلس، عن خالص تهنيتهم لخادم الحرمين
الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية بمناسبة مرور
عشرين عاماً على توليه الحكم، مشيدين بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في عهده، في شتى
المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية داعين الله عز وجل أن يمتعه بموفور الصحة والعافية
لمزيد من العطاء والأمن والاستقرار للمملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق ومواصلة
المسيرة الخيرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما عبر أصحاب الجلالة والسمو عن سعادتهم بسلامة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وزوال الأثر العابر، داعين المولى عز وجل أن يسبغ على سموه دوام الصحة وتنام العافية وأن يمدّه بتوفيقه لمواصلة قيادة دولة الكويت ودعم مسيرة المجلس.

واستعرض المجلس الأعلى مسيرة العمل المشترك المباركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية وعبر عن ارتياحه لما تحقّق من إنجازات، مؤكداً على إرادته في دفع مسيرة مجلس التعاون وبما يحقق طموحات وتطلّعات شعوبهم عملاً بالأهداف السامية التي يجسدها النظام الأساسي للمجلس ومواصلة تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعوبها، بما يعزز تحقيق المواطنة في دول مجلس التعاون في جميع المجالات.

مسيرة التعاون المشترك: الشؤون الاقتصادية:

بحث المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون وأطلع على ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن.

وتعزيزاً لهذه المسيرة ورغبة في نقل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس إلى مراحل متقدمة تحقّق الوصول إلى السوق المشتركة والاتحاد النقدي والاقتصادي، اعتمد المجلس "الاتفاقية" الاقتصادية بين دول المجلس لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وقد جاءت الاتفاقية الجديدة منسجمة مع تطورات العمل الاقتصادي في المجلس وإنجازاته ومواكبة للتطورات على الساحة الاقتصادية الدولية.

وتدارس المجلس الخطوات التي تم اتخاذها بشأن إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون وقرر تقديم بدء العمل به في الأول من كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣، كما قرر تخفيض التعريفات الجمركية الموحدة حيث حددها بواقع خمسة في المائة على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي باستثناء السلع المعفاة. بموجب قراره في دورته العشرين (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩). وقرر المجلس منح المنشآت الصناعية في دول المجلس إعفاء من الضرائب (الرسوم) الجمركية على وارداتها من مدخلات الإنتاج وفقاً لضوابط محددة. ووجه المجلس الأعلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي إلى استكمال جميع المتطلبات اللازمة لقيام الاتحاد الجمركي في موعده الجديد.

واعتمد المجلس النظام "القانون" الموحد للجمارك لدول المجلس بصيغته المعدلة. كما اعتمد لائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية وقرر أن يبدأ العمل بهذا النظام "القانون" اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

وسعى إلى إقامة الاتحاد النقدي لدول المجلس وإطلاق العملة الموحدة، وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي حيث وجه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بتطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثنياً مشتركاً لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٢، كما وجه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة المحافظين بالاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي وذلك في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠٠٥ تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وتتحققاً للتكامل الإحصائي بين دول المجلس وتوحيد الإجراءات وتوفير النفقات قرر المجلس الأعلى توحيد الفترات الزمنية لإجراء التعدادات العامة اعتباراً من عام ٢٠١٠.

واعتمد المجلس قانون (نظام) الحجر الزراعي بعد أن تم تعديله ليستجيب لملاحظات الدول الأعضاء ويتوافق مع متطلبات الهيئات الدولية في هذا الشأن وقرر العمل به بشكل إلزامي.

واطلع المجلس، على ما رفع إليه بشأن تطوير وضع هيئة للمواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لمواكبة ما يتطلبه قيام الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس بالدول الأعضاء وتحقيق التنسيق المستمر بين أجهزة التقييس القائمة في كل منها، وقرر إنشاء هيئة خليجية مستقلة جديدة للمواصفات والمقاييس.

وتعزيزاً لدعم التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء، وجه المجلس الأعلى صناديق التنمية في الدول الأعضاء بالاستمرار في إعطاء أولوية لتقديم قروض ميسرة لمشاريع التنمية في كل من دولة البحرين وسلطنة عمان.

شؤون الإنسان والبيئة:

اطلع المجلس الأعلى على ما تم تنفيذه من قراراته السابقة بشأن توفير فرص العمل لمواطني دول المجلس فيما بين الدول الأعضاء، وأكد على استكمال تنفيذ مضمون قراراته السابقة في هذا الصدد.

كما اطلع المجلس على سير العمل في تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم، ووجه وزراء التربية والتعليم بسرعة إنجاز الخطة، ودعوة كافة قطاعات المجتمع وهيئاته المهنية

في إنجاحها، وأحيط المجلس علماً بتكوين "لجنة سلامة الأغذية" ووجه المجلس جهات الاختصاص بتنفيذ قرارات اللجنة وتوصياتها.

وإدراكاً لخطورة الوضع البيئي في الخليج، طلب المجلس الأعلى من الدول الأعضاء استكمال متطلبات إنشاء مرافق استقبال مياه التوازن ومخلفات السفن في منطقة الخليج.

واستكمالاً للتشريعات والنظم الموجهة للحفاظ على الصحة وحماية البيئة والموارد الطبيعية، فقد اعتمد المجلس الأعلى:

- النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية.
- النظام الموحد لإدارة الكيمائيات الخطرة.
- اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول المجلس.

الشؤون القانونية:

اعتمد المجلس الأعلى "وثيقة أبو ظبي" للنظام (القانون) الموحد للأحداث بدول مجلس التعاون، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية (المرافعات)، ووثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للإثبات، كقوانين استرشادية لمدة أربع سنوات، كما وافق المجلس على تمديد العمل بكل من وثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد، ووثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى. وجميعها أنظمة تستهدف توثيق التعاون في مجال العدل والقضاء بين دول مجلس التعاون.

الشؤون العسكرية:

اطلع المجلس الأعلى على سير التعاون العسكري منذ الدورة السابقة، وعبر عن ارتياحه لما تم إنجازه من دراسات، وما تم تنفيذه من خطوات عملية في مجال تعزيز الدفاع المشترك، والتعاون العسكري، وفي هذا الصدد أقر المجلس الأعلى تشكيل مجلس الدفاع المشترك عملاً بالمادة التاسعة من الاتفاقية المشار إليها.

الشؤون الأمنية:

اعتمد المجلس الأعلى قرارات الاجتماع العشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية، والذي عقد في مدينة المنامة - دولة البحرين يومي ١٣ و ١٤ شعبان ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز جهود دول المجلس في مجال تسهيل إجراءات تنقل المواطنين وانسياب حركة التجارة بين الدول الأعضاء،

وتعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات. وقرر المجلس الأعلى الموافقة على الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب وقانون غسل الأموال.

الهيئة الاستشارية:

استعرض المجلس الأعلى مرئيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم وتطوير المنظومة التعليمية، الطاقة والبيئة، استراتيجيات المياه، البحث العلمي والتقني، وقرر المجلس الأعلى اعتمادها وإحالة المشروعات المشتركة الواردة ضمن تلك المرئيات إلى اللجان الوزارية المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها. كما كلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بالاستمرار في دراسة وتقديم مرئياتها لتفعيل استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى وإعطاء أولوية لدراسة القضايا الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بوسائل رعاية الشباب وقضايا الإعلام.

القضايا السياسية:

بحث المجلس الأعلى تطورات مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين الكويت والعراق ونتائج احتلال العراق لدولة الكويت، مستذكرا ومؤكدا على قراراته في دوراته السابقة.

وحرصا من المجلس الأعلى على تهيئة الظروف والأسباب الملائمة لاستتباب وترسيخ الأمن والسلم والاستقرار في منطقة الخليج، فقد جدد المجلس في هذا الصدد دعوته للعراق بضرورة العمل على استكمال تنفيذ الالتزامات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين الكويت والعراق ومنها:

- احترام أمن واستقلال دولة الكويت وسيادتها وسلامتها الإقليمية.
- إعادة تعاونه مع الأمم المتحدة لإنهاء المسائل العالقة فيما يتعلق بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية المعنية والمنسق الدولي لشؤون الأسرى وإعادة الممتلكات، السفير يولي فورنتسوف، لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والمرهنيين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته.

كما طالب العراق باتخاذ كافة الخطوات الكفيلة بإظهار توجهاته ونواياه السلمية والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٩٤٩ (١٩٩٤) وبما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويدعو المجلس الأعلى كلا من العراق والأمين العام للأمم المتحدة إلى إعادة الحوار بين الطرفين لاستئناف التعاون من جديد وفق أسس يتمكن بموجبها مجلس الأمن من رفع

العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، وإنهاء المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق، وأكد مجدداً مواقفه الثابتة بشأن ضرورة احترام استقلال العراق ووحدته أراضييه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال إيران للجزر الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، مستذكراً ومؤكداً على قراراته في دورته الحادية والعشرين.

وبعد اطلاعه على الاتصالات التي تمت مؤخراً بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، أكد المجلس الأعلى على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما عبّر المجلس عن تأييده ودعمه التام لكافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، وأكد المجلس رفضه المطلق لكافة الادعاءات والإجراءات الإيرانية على الجزر الثلاث باعتبار أن تلك الادعاءات والإجراءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنتقص من حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابتة في جزرها الثلاث.

وجدد المجلس دعوته لجمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

وبعد تقييم شامل، كلف المجلس الأعلى للمجلس الوزاري الاستمرار في النظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

استعرض المجلس الأعلى بقلق بالغ التدهور الخطير للأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، الناجم عن إمعان الحكومة الإسرائيلية في استخدام أساليب القمع الوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، واستمرار فرض سياسة الإغلاق والحصار، واقتحام أراضي السلطة الفلسطينية، وإعادة احتلال مدنها، وما يترتب على ذلك من نتائج ومضاعفات خطيرة. وفي هذا الصدد حذر المجلس من مغبة السكوت عن هذا الوضع البالغ في خطورته على أمن واستقرار المنطقة برمتها، محملاً الحكومة الإسرائيلية كامل المسؤولية عن هذا الوضع الذي آلت إليه العملية السلمية.

وأكد المجلس أن التدهور الحاصل، وموجة العنف الراهنة إنما يعود في أساسه إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والخروج عن أسس وقواعد عملية السلام المقررة في مؤتمر مدريد والاتفاقات المعقودة بين الطرفين، وأن قرار الحكومة الإسرائيلية الغير مسؤول بوقف الاتصالات مع القيادة الفلسطينية الشرعية يظهر الحكومة الإسرائيلية بأنها غير جادة في التوصل إلى سلام عادل ومتوازن ويجردها من مصداقية المشاركة في عملية السلام.

ويؤكد المجلس الأعلى تأييده الكامل للسلطة الفلسطينية ورئيسها فخامة الرئيس ياسر عرفات ويدعو الشعب الفلسطيني بكل فئاته إلى الالتفاف ودعم وتأيد قيادته الشرعية المنتخبة بما يعزز الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني لاستعادة كافة حقوقه المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

وإذ يجدد المجلس الأعلى استمرار التزامه وتأييده بدعم الشعب الفلسطيني ليؤكد استعداداه التام للقيام بدوره الفعال في المساهمة في بناء المؤسسات والبنى التحتية الفلسطينية، ويطالب المجتمع الدولي العمل على تحقيق الأمن والسلام ليكون لهذا الدعم مردوده الإيجابي على التنمية في أراضي السلطة الفلسطينية.

وأكد المجلس الأعلى مجدداً على أن السلام العادل والدائم والشامل لن يتحقق إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية إلى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك أراضي مزارع شبعا، وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وإطلاق جميع الأسرى والمخطوفين اللبنانيين في سجون إسرائيل.

وأدان المجلس الأعلى سياسة التصعيد وتوسيع دائرة العنف التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية مع دول الجوار والتي تدفع المنطقة إلى حافة الهاوية وتهدد أمنها واستقرارها كما أكد على أهمية التمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال العسكري وبين الإرهاب المدان بكل أشكاله ومهما كانت مبرراته.

وعبر المجلس الأعلى عن أمله بأن تؤدي الجهود المبذولة حالياً إلى وقف أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية لاستئناف المفاوضات بين الجانبين وبما يؤدي إلى تسوية سلمية تعيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أعرب المجلس الأعلى عن بالغ تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها خادمو الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وأخوه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية لشرح الموقف العربي من القضايا الراهنة وتأكيد على ضرورة تحريك الجمود في عملية السلام وعلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

ورحب المجلس الأعلى بالبيان الذي ألقاه الرئيس جورج دبليو بوش في الأمم المتحدة، والذي حدد فيه رؤية الولايات المتحدة بشأن قيام الدولة الفلسطينية القابلة للاستمرار، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية الأمريكي السيد كولن باول حول مفهوم الدولة الفلسطينية، وإذ يرى المجلس الأعلى أن هذا التطور البالغ الأهمية من شأنه تثبيت دعائم الأمن والسلام، وتحقيق التنمية لجميع دول المنطقة. ومن أجل تحقيق هذه الرؤيا الواقعية فإن المجلس يدعو الولايات المتحدة لوضع آلية لتنفيذ تلك الرؤى والمفاهيم، وبما يتوافق والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وجدد المجلس الأعلى مطالبته المجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وشدد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المجلس الأعلى إذ يقدر الدور الهام الذي تضطلع به الجمهورية اليمنية في الجزيرة العربية والمسؤوليات التي تتعامل معها في إطار أمن واستقرار ونمو الجزيرة العربية يعرب عن مشاركة الجمهورية اليمنية الشقيقة في توثيق عرى التعاون والتنسيق الأخوي في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون، وذلك بعضوية:

- مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- دورة كأس الخليج العربي لكرة القدم.

إن هذه الخطوة سوف تتبعها خطوات مع الجمهورية اليمنية بالمشاركة في المجالات الاقتصادية وغيرها من مجالات التعاون، ويتطلع المجلس الأعلى إلى أن يسهم ذلك في تعزيز تطور التنمية والرخاء الاجتماعي ويعزز الترابط بين شعوب دول الجزيرة العربية.

وإذ يرحب المجلس الأعلى بالتطورات الإيجابية التي شهدتها أفغانستان مؤخرا المتمثلة في تشكيل حكومة انتقالية برئاسة حامد كرازاي، ليؤكد استعداداته للتعاون مع الحكومة الجديدة لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الأفغاني في الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

وعبر المجلس الأعلى عن إدانته لحادث الاعتداء الإرهابي الذي وقع على مقر البرلمان الهندي بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ويرى المجلس أن محاربة الإرهاب يجب أن تكون في إطار الشرعية الدولية، والذي حددها مجلس الأمن الدولي.

وتابع المجلس بقلق بالغ التوتر القائم بين جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية، ويعرب عن أمله في أن يسعى البلدان إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والعودة إلى الأجواء الإيجابية التي رافقت الاتصالات بين قيادي البلدين واستثمارها في معالجة أسباب التوتر القائمة بينهما، وأن المجلس إذ يعرب عن قلقه، يدعو مجلس الأمن إلى التدخل عاجلا للقيام بمسؤولياته لحفظ السلام والأمن لهذه المنطقة الهامة من العالم، ومنع استمرار تدهور الأوضاع بما لا يحمد عقباه.

ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب

لاحظ المجلس الأعلى بقلق بالغ تزايد ظاهرة التطرف والعنف والإرهاب التي أصبحت تشكل هاجسا عالميا. وأدان المجلس الأعلى الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأكد مجددا رفضه المطلق وإدانته الشديدة لمثل هذه الممارسات بكافة أشكالها ودوافعها ومنطلقاتها الرامية إلى إشاعة الفوضى والعرب وإزهاق أرواح المدنيين الأبرياء.

وفي هذا الإطار أكد المجلس الأعلى دعمه للتحالف الدولي للقضاء على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويؤكد مجددا استعداداته الكامل للتعاون مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة الهدامة، كما يدعو إلى تضافر الجهود الدولية لعقد مؤتمر قمة عالمي لوضع أسس وقواعد دولية لمحاربة الإرهاب ومسبباته.

وإذ يدعو المجلس الأعلى قادة الرأي والمفكرين والعلماء في العالم الإسلامي إلى العمل على تبيان قيم ومبادئ الإسلام الحنيف القائمة على إظهار روح التسامح ونبذ العنف، وتحريم قتل النفس وهي سمات أساسية من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فإنه يدعو شعوب

الديانات الأخرى إلى التزام الواقعية والتعقل، وعدم تحميل الإسلام مسؤولية ما يقع من أعمال وممارسات بعيدة كل البعد عن روح الإسلام ومعتقداته السامية.

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره للجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين في أثناء ترؤس سموه للدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى وذلك في إطار ما قام به من اتصالات ومشاورات كمتابعة لتنفيذ قرارات المجلس، التي تحققت من خلالها إنجازات هامة في كافة مجالات العمل المشترك، دفعت بمسيرة المجلس المباركة إلى المزيد من التقدم والازدهار وتعزيز الأمن والاستقرار لدول المجلس وشعوبه.

وثن المجلس الأعلى الدور الإيجابي الذي يقوم به حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيس الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي في دعم العمل الإسلامي المشترك، ونصرة قضايا الأمة الإسلامية.

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان ولحكومته وشعبه لحسن الاستقبال وللحفاوة وكرن الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول المجلس وأعضاء الوفود المشاركة. ونوه قادة دول المجلس بما أولاه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، سلطان عمان رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى لهذا الاجتماع من رعاية كريمة واهتمام بالغ، وإدارة جلالته الحكيمة للاجتماعات التي كان لها الأثر الطيب في ما تم التوصل إليه من نتائج وقرارات، ومعينين عن ثقتهم بأن سلطنة عمان بتوجيه من لدن جلالته سوف تسهم بقدر كبير في أثناء ترؤسها لأعمال هذه الدورة في تعزيز هذه المسيرة وبما يحقق طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون.

وعبر المجلس الأعلى عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها معالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون وإسهاماته الفعالة في دفع المسيرة الخيرة وفي تحقيق إنجازات هامة بالكثير من جهده ووقته وخبرته الطويلة في أثناء فترة تولي معاليه أمانة مجلس التعاون.

وقرر المجلس الأعلى تعيين معالي وزير الدولة الأستاذ عبد الرحمن بن حمد العطية، من دولة قطر، أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلفاً لمعالي الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان، الذي تنتهي فترة عمله في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٢. ويتمنى المجلس الأعلى للأمين العام الجديد التوفيق والنجاح في مهامه.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الثالثة والعشرين، إن شاء الله في دولة قطر
في شهر كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٢ تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ
حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

صدر في مسقط

١٦ شوال ١٤٢٢ هـ

٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
